مدير عام الادارة العامة لأمن محافظة الحديدة العميد محمد أحمد المقالح لـ"الثورة":

80% من جرائم القتل سببها الأراضي

ونحن في محافظة الحديدة التي تعاني من تدنٍ في مستويات التنمية بمختلف اتجاهاتها، لم يكن الجانب الأمني في منأى عن بحث واستطلاعات صحيفة الثورة في مهمتها الميدانية، إذ حرصنا على زيارة الإدارة العامة لشرطة أمن الحديدة أو الأمن العام للمحافظة، لملامسة مختلف المشكلات القضايا الأمنية، وعلى رأسها مستوى الجريمة في المحافظة التي كانت تعرف بالمحافظة المسالمة دائماً.. التقينا بالعميد محمد أحمد أمين المقالح مدير عام شرطة محافظة الحديدة حيث تناقشنا معه حول البيئة الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بالجانب الأمني والجريمة، وتطرق المقالح في حديثه الصحفي إلى كثير من المعضلات التي تواجه الأمن في المحافظة وما تبذله المؤسسة الأمنية من جهود تصل في بعض الأحيان إلى التضحية، خصوصاً مع تعقيد مشاكل وملفات الأراضي المتنازع عليها ..... إلى نص الحوار

حاوره / محمد محمد إبراهيم

• بداية كيف تقيمون مستوى الجريمة في المحافظة؟ وما هي أبرز العوامل المؤثرة في تناميها أو تراجعها؟

- بداية أشكر صحيفة الثورة على اهتمامها المتواصل بالقضايا التنموية والاجتماعية، وعلى رأسها القضايا الأمنية باعتبار الأمن هو الركيزة الأولى للبناء المجتمعي والتنموي، وإشارة إلى سؤالك.. في حقيقة الأمر، مستوى الجريمة في الحديدة دائماً في حدوده الدنيا إذا ما قُورنت بالمحافظات الأخرى، التي ينتشر فيها السلاح بشكل أكثر، ربما لأن الحديدة بصفتها المسالمة دائماً تظل على الدوام في مستويات منخفضة من الجريمة، وإن حدثت جرائم القتل فلها عوامل مغذية تكون في الغالب دخيلة على المدينة بصفة خاصة وعلى المحافظة بصفة عامة، من هذه العوامل الخلافات على الأراضي قضايا الثأر وهي قليلة جداً، بل نادراً ما تحصل، ومعظم جرائم الثأر التي تحصل في الحديدة تكون عبارة عن ملاحقات من محافظات إلى أخرى كما هو معروف....

• - مقاطعاً- لكن مؤخراً كثرت التناولات الإعلامية عن جرائم قتل متكررة وعن جرائم مخدرات وتهريب وغيرها.. إلامَ ترجعون هذا؟

- سأصل إلى سبب هذا التزايد..مايهم هنا هو أن نشير إلى أن ما حدث في محافظة الحديدة من ارتفاع مفاجئ لمستوى الجريمة هو انعكاس طبيعي لما شهدته البلاد في طولها وعرضها من اختلالات أمنية ألقت بظلها السلبي على كل المحافظات اليمنية، ناهيك عن مشكلة الحديدة الدخيلة والجديدة وهي مشكلة الأراضي التي احتدمت فيها خلال العشر السنوات السابقة الأخيرة، المُشكلة وضعاً أمنياً مختلفاً وصل مستوياتٍ لم تعهدها الحديدة من قبل، ملحقاً أضراراً كبيرة بالمحافظة، من إقلاق السكينة العامة، وهروب رؤوس الأموال الاستثمارية، فنحن أتينا على تراكم كبير من المشكلات المزمنَة على الأراضي كقُطب محوري في كل الصراعات، أما التهريب للمخدرات والسلاح وغيرها فوضع البلد أدى إلى زيادتها بشكل غير متوقع لكننا وبحمدالله استطعنا أن نتغلب على هذه المشكلات المتصلة بالتهريب والجرائم الأخرى، ما رفع نسبة ضبط الجريمة في محافظة الحديدة بشكل إيجابي ورادع في نفس الوقت..

• ماذا عن الجريمة لو تحدثنا بالأرقام مثلاً..؟

- نستطيع القول أن تقريرنا الإحصائي للجرائم والحوادث غير الجنائية والحوادث والمخالفات المرورية بمحافظة الحديدة خلال النصف الأول من العام، يشير إلى أن إجمالي الجرائم بلغ خلال الستة الأشهر الأولى من العام 2013م نحو (1862) جريمة، منها 42 جريمة قتل و99 شروعا في القتل، و41 سرقة دراجات نارية و123 سرقة أخرى، و15 سرقة سيارات، و28 جرائم مخدرات، فيما بلغ عدد الحوادث غير الجنائية نحو (105) حوادث، وبلغ إجمالي الحوادث المرورية 486 حادثة مرورية، فيما بلغت المخالفات المرورية نحو (10221) مخالفة..

• وماذا عن نسبة ضبط الجرائم حتى الربع الثالث من العام؟

- لا نستطيع سرد كل التفاصيل الأمنية على صعيد المضبوطات فهي كثيرة خلال النصف الأول من العام، فيما الرُبْع الثالث والشهرين الأخيرين لم تكتمل البيانات الإحصائية، لكن يمكن الإشارة والقياس على ما تم ضبطه في النصف الأول من العام، إذ بلغ إجمالي الجرائم المضبوطة نحو (1758) جريمة بنسبة (94.52%) من الإجمالي العام للجرائم وإجمالي الجرائم غير المضبوطة (104) جرائم بنسبة 5.58% من الإجمالي العام.. وخلال الربع الثالث -على سبيل المثال لا الحصر- استطاع رجال أمن محافظة الحديدة ضبط عدد كبير من الجرائم، فأمن المنصورية وأمن الجراحي استطاعوا ضبط ثلاث سيارات شاص سجائر تحتوي على 300 كرتون، واستطاع أمن الجراحي ضبط 400 مكينة و400 هيكل دراجات نارية، وأمن نقطة كيلو 16 ضبطوا 3 سيارات محملة قواعد سيارات وإطارات مهربة وأمن الخوخة ضبطوا كمية (2116) مسدسا نصف تركي و(35) مسدسا ربع تركي، بالإضافة إلى قطع غيار مسدسات وغيرها..

الأراضي والجريمة

• كيف وجدتم تعاون أبناء المجتمع في الحديدة مع الأمن؟ وماذا عن جرائم الأراضي؟

- للأمانة أبناء محافظة الحديدة أكثر الناس التزاماً واحتراماً لرجل الأمن وللمؤسسة الأمنية فنادراً ما تحصل هناك مشاكل تتعلق بعدم الاستجابة والتعاون من المواطن مع رجل الأمن وهذه المشاكل تحصل في كل مكان، لكنها في الحديدة حدوثها دائماً مرتبط بعوامل سياسية كتعبئة خاطئة ضد رجل الأمن لهدف إقلاق السكينة لتشويه صورة الأمن، أو قضايا ترتبط بمشاكل من خارج المحافظة كالعصابات المسلحة التي تسطو على الأراضي أو تأتي من منطق بعيدة ينتمي لها من يبسط على الأرض أو يتنازع عليها مع جهات أخرى..

وبالنسبة لمشكلة الأراضي في الحديدة فهي مزمنة كما ذكرت لك وليست وليدة اللحظة، كثير من الناس بسطوا على الأراضي العامة والخاصة، وأزهقت أنفس فيها، وتعددت صور القتل بسبب الأراضي، حتى صارت مقلقة للمجتمع والأجهزة الأمنية، خصوصاً والكل يعلم أن أراضي أطراف الحديدة معظمها ملكية عامة، وتتداخل بقلة مع الملكيات الخاصة.. إضافة إلى هذا حصلت كثير من قضايا المتاجرة بالأراضي والمحاكمات الصورية للخروج بأحكام عرفية ووساطات قبلية قضت بالنصفين بين المتخاصمين، مع أن كليهما ليس لهما الحق في هذه الأراضي الخاصة والعامة..وبنيت على هذه الأحكام ملكيات على غير حق، وأحياناً يكون شخص اشترى أرضا، ومات دون تحديدها ويأتي آخرون يتنازعون عليها دون وجه حق.. ويصطدمون بورثة هذه الأرض وأحيانا تكون الأرض قد بيعت من أشخاص يتاجرون بها ويتخاصمون على جوارها وبما يفضي إلى صلح عرفي قبلي يتم بموجبه تقاسم الأرض دون علم الورثة فهذه تؤدي إلى التعقيد وضياع الحقوق لسنوات في الشريعة والخسائر.. وكل هذا وأمن المحافظة يجد نفسه أمام تحد كبير في بسط سيادة الدولة في مثل هكذا ظروف أدت في بعض الأحيان إلى استشهاد كثير من رجال الأمن أثناء أداء واجبهم الوطني..

حيث نقوم كجهاز أمني بمحاولة الفصل في ميدان الصراع وبسط هيبة الدولة وإحالة وتهدئة الأمور وضبط المسلحين وتوقيف العمل في هذه الأراضي من خلال إرسال قوة عسكرية وأطقم لمنع الاستحداثات وتوقيف المواجهات لحماية الأنفس..

• وما النسبة التي يمكن معرفتها حول قضايا الجريمة المتعلقة بالأراضي؟

"نسبة الضبط للجرائم في الحديدة وصلت إلى (94,52%) من إجمالي للجرائم التي حدثت خلال الفترة المنصرفة من العام 2013م

"محافظة الحديدة مسالمة وارتفاع نسبة الجريمة خلال السنوات العشر الأخيرة انعكاس للاختلالات الأمنية بالمحافظة

وهل من تنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالأراضي ..؟

- معظم جرائم القتل التي تشهدها محافظة الحديدة هي بسبب الأراضي إذ تقدر نسبة الجريمة المرتبطة بالنزاعات على الأراضي نحو 80% من إجمالي الجرائم، حيث يأتي المسلحون من الأطراف المتنازعة على الأرض وتحدث مواجهات بين الطرفين أو رجال الأمن الذين يتم إرسالهم لضبط المتنازعين وإعادة الأمن وتوقيف الأرض بموجب أحكام النيابة وأوامرها، أما التنسيق مع الجهات المختصة فهناك تنسيق لكنه ليس بالشكل الكافي للسيطرة على مشكلة الأراضي، خصوصاً والجهات المعنية لا تقوم بواجبها على أكمل وجه لتطبيق قانون ملكيات الأراضي والفصل بين ما هو للدولة وما هو خاص، أضف إلى ذلك أن هناك تعثر قضايا ومشاكل لدى الأجهزة القضائية، فتظل هذه المشكلة عرضة للعودة لمربع المواجهات في أي لحظة..

مشاكل وتحديات

• ما هي أبرز التحديات التي تواجه رجال الأمن في الحديدة؟ ماذا عن واقع أقسام الشرطة في محافظة الحديدة؟.

- كما أشرت لك في حديثي أن أبرز التحديات هي التعقيدات التي تكتنف قضايا الأرض بالإضافة إلى انتشار السلاح والوضع العام الذي يعيشه البلد.. أما واقع أقسام الشرطة في الحديدة فللحقيقة أقسام الشرطة في الحديدة عبارة عن مبان متهالكة عفى عليها الزمن ولا تليق بأمن المحافظة كغيرها من محافظات الجمهورية.. فقد أصبحت تعكس صورة أكثر قتامة عن الأمن.. كذلك الكادر الأمني لا زال بحاجة إلى إعادة تأهيل وتدريب وتثقيف.. ونحن نحاول في محافظة الحديدة الحصول على مبنى حديث ليكون قسم شرطة نموذجيا في المحافظة على الأقل.. كما أننا نسعى للارتقاء بعلاقة الشرطة بالمواطن.. وهمنا الكبير هو كيف نقدم خدمة للمواطن بصورة محايدة وشفافة وبصورة تعكس المسئولية الوطنية في خدمة المواطن وليس التسلط عليه..

mibrahim734777818@gmail.com

"الخصومة والأحكام والصلح القبلي.. أساليب تحايل هدفها تقاسم الأراضي

"انتشار السلاح وتعقيد مشاكل الأراضي أبرز التحديات التي تواجه رجل الأمن

من ملفات الشرطة

قاتل بعد غربة خمسين عاماً..!!

عرض وتحليل/ حسين كريش

<،، عاد بعد خمسين عاماً من الغربة خارج الوطن إلى مسقط رأسه بمحافظة تعز، ليقتفي أثرها بعد أن قرر الانتقام منها.. ظل يبحث عنها ويترصد لها حتى وجدها في منتصف صباح ذلك اليوم ولمحها وهي واقفة على سلم الدرج في مبنى المحكمة تتكلم مع أحد الأشخاص كان له قضية منظورة بالمحكمة، فسارع إليها بخطواته، وباشرها طعناً بسكين كانت بحوزته وقد استعد بها من قبل لهذا الغرض، والطعنة كانت في بطنها، بحيث هوت على أثرها مرتمية على سلم الدرج نازفة الدماء، وتصرخ متوجعة وقائلة بصوت خافت متقطع: قتلني الـــ... قتلني غدر بـــ.. وأراد هو حينها أن يستأنف هجومه عليها ويكرر طعنها، ولكنه رآها صمتت عن الصراخ والكلام، وبدأت حركتها تتلاشى وتتوقف كأنها أوشكت على الدخول في غيبوبة كبداية لمنازعة سكرات الموت، فمكث واقفاً والسكين بيده يحدق بنظراته إليها أو ينفرج عليها، بينما ذلك الشخص الذي كانت هي واقفة تتكلم معه أبتعد مصعوقاً وهارباً مرتعباً نحو داخل مبنى المحكمة وهو يصيح: أنقذوها .. امسكوا الجاني.. الرجل طعنها.. فتقافز في هذه الأثناء ضابط وأفراد شرطة المحكمة عند سماعهم صوته والتفوا حول الرجل الجاني وهو لم يزل في مكانه، ووضعوا قبضتهم عليه، وليجد نفسه بعد ذلك محتجزاً خلف القضبان وبين جدران أربعة.. وها هي التفاصيل من بدايتها..

وفي ذلك اليوم الاثنين والساعة تشير إلى العاشرة صباحاً وصل البلاغ هاتفياً إلى الضابط المناوب بمركز شرطة عصيفرة بتعز، والبلاغ، من ضابط أمن محكمة الشرق في تعز، عن تعرض إحدى الأخوات، وهي امرأة محامية، أثناء تواجدها في مبنى المحكمة لطعنة قاتلة من قبل رجل بشكل مباغت، وهذا الشخص »الجاني« تم ضبطه والتحفظ عليه بمكتب أمن المحكمة، بينما المرأة المجني عليها تم نقلها وإسعافها إلى مستشفى الثورة بالمدينة، وعليهم الحضور سريعاً لعمل إجراءاتهم واستلام الجاني، كون المكان من إختصاص المركز..

فانتقلوا من المركز عقب هذا البلاغ إلى مبنى المحكمة، واستلموا من هناك المتهم »الجاني« مع السكين » أداة الجريمة« وأوصلوا المتهم للمركز ووضعوه رهن الحجز في ذمة الواقعة، ثم اتجهوا متحركين إلى المستشفى حيث وجود المجني عليها لمعاينة حالتها ومحاولة أخذ إفادتها إن سمحت الحالة لها بذلك..

وقد حالفهم الحظ ووجدوا حالة المجني عليها تسمح بالكلام معها عند وصولهم للمستشفى، وكانت لم تزل على قيد الحياة، ولم تسئ بعد وتصل للغيبوبة التامة وخطورة الوفاة.. حيث تمكنوا من سؤالها، وأجابت هي بما يفيد: إن الجاني عليها والذي قام بطعنها هو شخص يدعى/ هشام ، وهو الرجل نفسه الذي سبق ضبطه وإيصاله للمركز والتحفظ عليه.. وأن الشخص المذكور هاجمها وطعنها فجأة بسكين كانت بحوزته ومستعداً بها سلفاً، وذلك أثناء تواجدها على سلم الدرج في مبنى محكمة شرق تعز، وأنه فعل ذلك بشكل مفاجئ وبطريقة مباغتة لم تكن تتوقعها، ولم يخطر على بالها أنه سيفعلها لأنها كان تعرفة من قبل، وهو رجل كبير السن، ويناهز في عمره ما يتعدى العقد السادس، وبدأ إكتمال الشيب فيه، ومن الصعب تصور إقدامه على ارتكاب ما فعله وهو في ذلك العمر..

وأضافت المرأة رداً على سؤالها عن سبب إقدام الرجل على الإعتداء عليها وطعنها بأن معرفتها بالمتهم كانت منذ فترة ،وذلك أنه وكلها كمحامية له في قضية بينه وشخص أو أشخاص آخرين لتترافع عنه بالمحكمة ثم اختلفت وإياه، وألغت هذه الوكالة قبل عدة أيام على إثر اختلافها معه، وامتنعت أن تستمر في الترافع عنه كمحامية له بالقضية التي بينه والطرف الخصم، ويبدو أن هذا ما أغاظه ودفعه لطعنها بنية قتلها وبغرض الانتقام منها.. أو هذه كانت إفادة المجني عليها التي حصل عليها رجال شرطة المركز منها..

وكانت المرأة »المغدورة« كما تبينت لهم خلال ذلك يافعة وناضجة ومتطلعة للحياة، وامتهنت سلك المحاماة بعد تخرجها من كلية الشريعة والقانون بالجامعة لتشق طريقها وتقطع شوطاً في هذا المجال كمحامية جديرة بالكفاءة والقدرة على المنافسة وتحقيق استباق النجاح بين نظرائها في عديد من القضايا التي تولتها وترافعت عنها بالمحاكم..

وإصابتها أو الطعنة التي بها كانت وسط البطن، وغائرة وعميقة بل وخطيرة جداً، وبحسب إفادة الأطباء في المستشفى لقد اخترقت وقطعت أكثر الأحشاء من الداخل، والنجاة منها- إذا حدثت- تكون بمعجزة الله وقدرته إذا أراد هو ذلك جلت عظمته ومشيئته سبحانه.. ولكن كما جاءت به الأيام الثلاثة التالية وظهر ما سبق أن كتب في علم الله وقدره، فإن حالة المرأة المجني عليها قد ساءت خلال هذه الأيام ودخلت في غيبوبة تامة ونهائية، ثم لفظت أنفاسها وفارقتها الروح في مساء اليوم الثالث متأثرة بإصابة الطعنة لتصير جثة هامدة، وتتحول القضية وقتها إلى جريمة قتل ، لها إجراءات متغيرة ونوعية تختلف عن تلك المتبعة في القضايا أو الجرائم التي هي أهون وأقل جسامة منها..

إذ اتجه فريق شرطة المركز إلى سرعة طلب مختصي الأدلة الجنائية وإجراء المعاينة الفنية والتصوير للجثة والمكان ، والتشديد في التحفظ على المتهم (الجاني) بنقلة إلى حجز إنفرادي بعيداً عن الأعين حفاظاً على حياته ومنعاً لتسرب أية معلومة منه وإليه حتى يتم استنطاقه وفتح محاضر جمع الأستدلالات معه، واستيفاء محاضر الأفادات والقرائن المتعلقة بإرتكاب الواقعة وملابساتها، ثم حصر شهود الواقعة وهم الأشخاص الذين كانوا متواجدين في المكان وبالقرب من ساحة وسلم الدرج بالمحكمة أثناء وقوع الجريمة، ومتابعتهم وأخذ شهاداتهم كإثباتات اساسية من ضمن أدلة وشواهد الواقعة إضافة إلى جمع ما أمكن من المعلومات الاستدلالات التي لها صلة بالجريمة من قريب أومن بعيد وحتى النهاية.

وكانت خلاصة ما توصلوا إليه من خلال كل ذلك، ومما لاحظوه وتكشف لديهم، وبالأخص عند فتح المحضر مع المتهم (الجاني) ومباشرته بطرح الأسئلة عليه، أن هذا تغشته عليه الإبتسامة وإشراقة الوجه والفرحة الغامرة وحينما أخبروه أن المحامية (المجني عليها) توفت ولقت حتفها قتيلة نتيجة الطعنة التي أصابها بها، وأنه صارمتهما »قاتلاً« عمداً مع سبق الإصرار والترصد .. فلم يظهر عليه ما يشير إلى أنه تأثر وأبتأس أو شعر بشيء من المبالاة والخوف والندم أثناء ذلك على عكس جميع المتهمين بجرائم القتل أو معظمهم الذين يقفون نفس الموقف وتبرز على سماتهم علامات الانهيار والارتباك والخوف والإدراك لبشاعة المصير المنتظر والقريب لكل منهم، وبالذات أولئك مرتكب القتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد والذين يعرفون إثبات إدانتهم ويستشعرون النهاية الفظيعة لأي منهم كجزاء محتوم في آخر المطاف، وهي الإعدام، وبعده الاستقرار في جهنم بالآخرة، بل أنه - أي الرجل المتهم - أبدى جرأة وصراحة غير معهودتين ولامألوفتين عندما أجاب على سؤالهم له حول ارتكاب لجريمة القتل العمد...؟ فقد رد بنبرة مباشرة قائلاً: كنت حزيناً في البداية حينما علمت أن المرأة لم تمت وأنها أسعفت للمستشفى وهي ومازالت على قيد الحياة، ولكن بعد أن عرفت وأبلغوني بموتها شعرت بالراحة وبذهاب الغيظ والقهر عني .. وفي الحقيقة وبكل صراحة أنها تستاهل القتل .. وكنت أتمنى لوأنني أستطيع قتلها أكثر من مرة ، بل ومئة مرة، وليس مرة واحدة فقط، كما أنني لست نادماً على ما فعلت، ولن أكون نادماً حتى وأنا أعرف المصير الذي ينتظرني على ارتكبت، وسأكون مرتاحاً ومستعداً لاستقبال ذلك بكل رضى، ويكفيني أنني سوف أواجه الموت »الإعدام« والذي هو نهاية كل كائن حي طال العمر أم قصر، وأنا في داخلي وكياني ووجداني أشعر بكامل الفرح والسعادة والسرور لنجاحي في القيام بقتل المرأة (المجني عليها) والتخلص منها، ولأني حققت بقتلها ما أريد وأزلت ما كان يحز في نفسي وظل يؤرقني ويعذبني لأيام ولياليٍ طويلة...و.... بقي الأحداث في الحلقة الثانية والأخيرة الأحد القادم إن شاء الله تعالى وإلى اللقاء.